قراءة في الواقع الاقتصادي العراقي: بوابة التحول نحو اقتصاد منتج ومستدام

بسام أديب جيلميران

11 كانون الثاني 2026

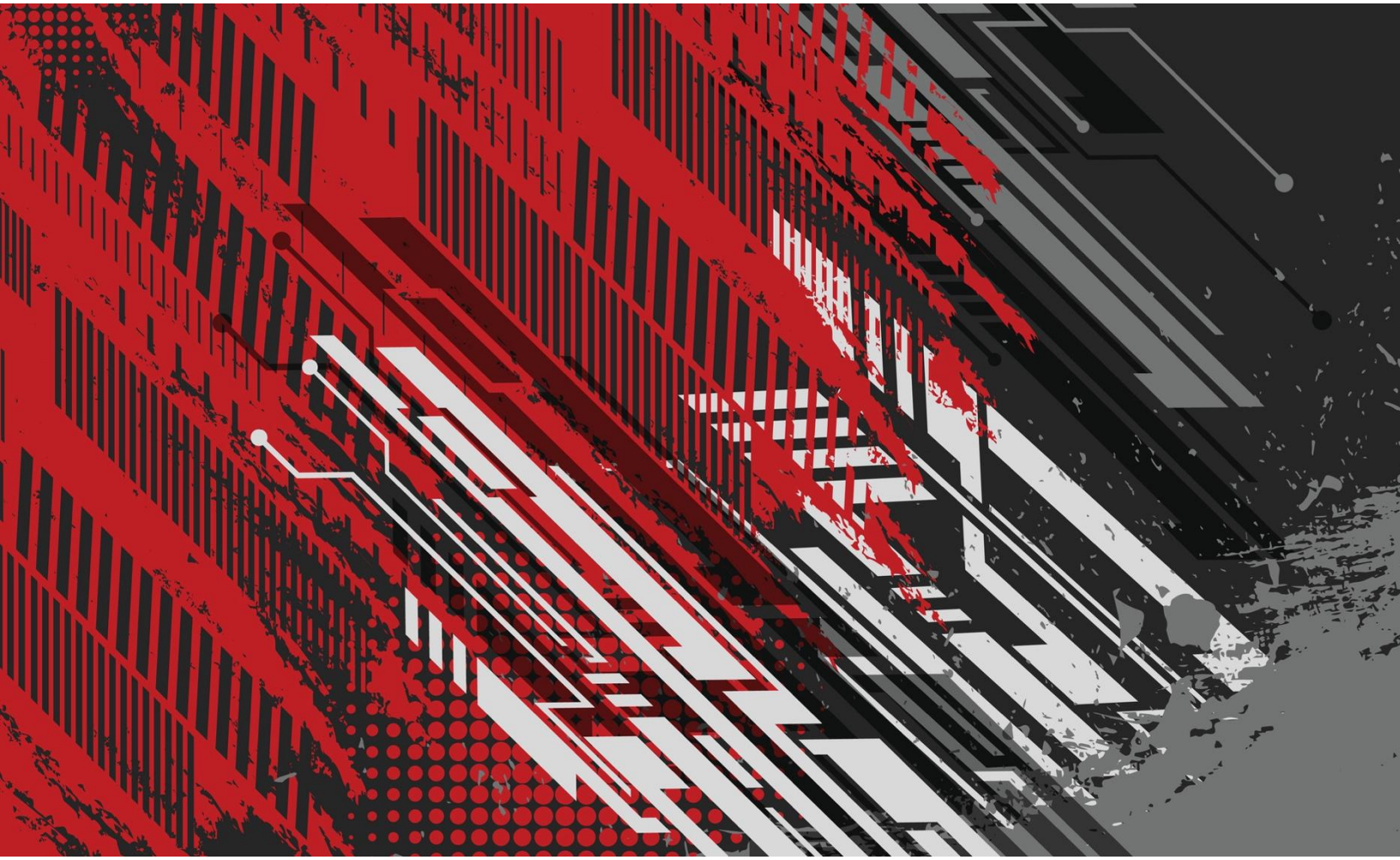

حقوق النشر محفوظة © 2025 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

قراءة في الواقع الاقتصادي العراقي: بوابة التحول نحو اقتصاد منتج ومستدام

(المقالة الرابعة من سلسلة «قراءة في الواقع الاقتصادي العراقي)

مقدمة

استكمالًا للمقالات الثلاث السابقة التي تناولت واقع الاقتصاد العراقي بين إرث الريع وأمل الإصلاح، ثم الانتقال من هذا الواقع إلى رسم الرؤية الوطنية، وصولًا إلى تحديد الفجوات بين «ما هو كائن» و«ما يجب أن يكون» خلال العقد القادم، تأتي هذه المقالة الرابعة والأخيرة لتطرح **خطة التحول العملي نحو اقتصاد منتج ومستدام.**

وربما تمثّل هذه المقالة الجزء الأصعب في هذه السلسلة، إذ إن الانتقال من التشخيص ووضع الرؤية إلى **صياغة خارطة طريق للنهوض بالاقتصاد العراقي** يتطلّب تكاتف العقول والخبرات الوطنية من مختلف التخصصات، وهو ما دعوتُ إليه صراحةً في المقالة الثالثة. وخلال الفترة الماضية سعيتُ إلى الاطلاع على ما كُتب وما دُوّن من دراسات وتحليلات من قِبل خبراء عراقيين ودوليين، ووجدت في العديد منها **رؤى واضحة وأفكارًا بنّاءة** تصلح أن تُبنى عليها استراتيجية إصلاح شاملة تنقل العراق من واقعه الحالي إلى واقع مؤمّل ومستدام.

إن هذه المقالة لا تدّعي تقديم «خطة حكومية نهائية»، بقدر ما تهدف إلى تقديم **إطار تنفيذي متكامل** يمكن أن يكون منطلقًا لحوار وطني اقتصادي جامع، ويقدّم **تصوّرًا عمليًا لكيفية تحويل الأهداف إلى خطوات قابلة للتطبيق** على أرض الواقع، تمهيدًا لانطلاق مرحلة جديدة من بناء الاقتصاد العراقي على أسس الإنتاجية والاستدامة والعدالة.

<u>المحور الأول: تحديد الأهداف النهائية للتحول</u>

كما أشرنا في المقالات السابقة، لا يمكن لأي مشروع إصلاحي أن ينجح ما لم تُحدَّد له أهداف نهائية واضحة يُسعى إلى تحقيقها. فقبل الشروع في أي إصلاحات بنيوية أو قطاعية، لا بد من **بلورة رؤية اقتصادية وطنية بغايات كمية ونوعية قابلة للقياس،** بحيث تمثّل هذه الأهداف بوصلة التحول الاقتصادي، وتُوجّه جميع السياسات والبرامج نحوها.

وتتلخص أبرز هذه الأهداف المستهدفة خلال العقد القادم (2024–2034) فيما يلي:

- **رفع الناتج المحلي الإجمالي** من نحو **258مليار دولار** (في 2024) إلى ما بين **500و700 مليار دولار** بحلول 2034.
- **مضاعفة نصيب الفرد من الناتج** من نحو **6,074دولارًا سنويًا** إلى **14,000دولار سنويًا**، بما يحقق تحسنًا ملموسًا في مستوى المعيشة.
- **إعادة هيكلة مصادر الدخل القومي** عبر خفض مساهمة النفط في الناتج المحلي من **55%**إلى أقل من **35%**، وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية من **45%**إلى نحو **65–70%**.
- **تقليص معدل البطالة** من **13%**إلى أقل من **7%**، من خلال خلق فرص عمل منتجة في قطاعات متنوعة.
- **تحسين هيكل الموازنة العامة** عبر خفض الإنفاق التشغيلي من **75%**إلى أقل من **50%**، وزيادة الإنفاق الاستثماري إلى أكثر من **50%**.
- **تنمية الصادرات غير النفطية** لتمثّل **25%من إجمالي الصادرات** مقابل أقل من **5%حاليًا**.
- **خفض نسبة الدين العام للناتج المحلي** من **46%**إلى أقل من **25%**لضمان الاستقرار المالي والقدرة على مواجهة الصدمات.

إن تحقيق هذه المؤشرات سيعني **الانتقال من اقتصاد ريعي هش إلى اقتصاد منتج ومتنوع ومستدام**، ويجب أن تكون جميع السياسات والبرامج المستقبلية منسجمة مع هذه الأهداف المركزية، باعتبارها **المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق خلال العقد المقبل**.

المحور الثاني: إصلاح المنظومة المؤسسية والإدارية

قد يكون من السهل نسبيًا تحديد الأهداف الاستراتيجية ورسم خارطة طريق للتحول الاقتصادي، إلا أن تحقيق هذه الأهداف يبقى مستحيلًا من دون وجود جهاز إداري ومؤسسي فاعل ومرن، قادر على تحويل الرؤى إلى واقع ملموس.

فالاقتصاد المنتج لا يمكن أن يقوم فوق بنية مؤسسية مترهلة أو متقاطعة الصلاحيات، بل يحتاج إلى إدارة عامة منسجمة وفعالة تعمل وفق آليات متكاملة تصب جميعها في خدمة الرؤية الوطنية الموحدة.

ولتحقيق ذلك، لا بد من تبني حزمة إصلاحات مؤسسية وإدارية عميقة، من أبرزها:

- إعادة هيكلة الوزارات والهيئات الحكومية وفق مهام إنتاجية محددة بوضوح، وربط موازناتها السنوية بمؤشرات أداء قابلة للقياس.
- تطبيق منهج الإدارة بالأهداف (Management by Objectives) بحيث يُربط التمويل الحكومي مباشرة بمدى تحقيق النتائج الفعلية، لا بالإنفاق الشكلي.
- إرساء منظومة حوكمة مؤسسية صارمة وشفافة تحدّ من الهدر وتكافح الفساد وتُخضع القيادات الإدارية للمساءلة على أساس النتائج.
- إنشاء مجلس أعلى للتنمية الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي يتبع مباشرة لمجلس الوزراء، ويُمنح صلاحيات تنفيذية وإشرافية عليا لضمان وحدة الرؤية وتسلسل التنفيذ عبر جميع مؤسسات الدولة.

إن إصلاح البنية المؤسسية والإدارية بهذا الشكل يُعدّ الشرط التمهيدي لنجاح أي عملية تحول اقتصادي؛ إذ يوفّر البيئة التنظيمية والقيادية التي يمكن من خلالها ترجمة الأهداف الكلية إلى برامج عملية قابلة للقياس والتنفيذ الفعلي.

المحور الثالث: تنويع القاعدة الإنتاجية

يمثّل هذا المحور قلب عملية التحول الاقتصادي ومحركها الفعلي، فـأي إصلاح مالي أو إداري سيظل بلا أثر ملموس ما لم يتغيّر هيكل الناتج المحلي الإجمالي نفس فالغاية النهائية من هذا المحور هي إعادة توزيع مصادر الدخل الوطني بحيث تصبح القطاعات غير النفطية كالزراعة والصناعة والخدمات الحديثة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، مع تعزيز سلاسل القيمة المحلية ورفع القدرة التنافسية للمنتج العراقي إقليميًا ودوليًا. إن إنجاز هذا التحول سيؤدي إلى توسيع فرص العمل، وزيادة الدخل الحقيقي للأسر، ورفع مرونة الاقتصاد في مواجهة تقلبات أسعار النفط، وهو ما يُشكّل الأساس المادي لتحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية التي نصبو إليها. ولتحقيق ذلك، يتطلّب الأمر تنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج المتكاملة، أبرزها:

- **تحفيز الاستثمار في الصناعة التحويلية**، مع تركيز خاص على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية مثل البتروكيماويات، مواد البناء، والمعدات الكهربائية.
- **تطوير الزراعة الحديثة** من خلال دعم تقنيات الري الذكي وتحديث سلاسل التوريد والتخزين والتسويق.

- **إطلاق برامج تنمية لقطاعات الخدمات الحديثة** كالخدمات السياحية، المالية، اللوجستية، والخدمات الرقمية عالية التقنية.
- **استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة (FDI)** عبر شراكات حكومية–خاصة تقدم الأراضي والخدمات والبنية التحتية مقابل التشغيل ونقل التكنولوجيا.
- **دعم البحث والتطوير والابتكار** ليكون ركيزة طويلة الأمد للنمو وزيادة القدرة التنافسية للمنتج الوطني.

المحور الرابع: إصلاح المالية العامة والنظام الضريبي

لا يمكن لأي خطة تحول اقتصادي أن تنجح دون **أساس مالي مستقر وقابل للاستدامة** .فالإيرادات العامة هي الوقود الذي يحرك عجلة التنمية، وأي خلل في المالية العامة سيشلّ قدرة الدولة على الاستثمار في البنية التحتية، التعليم، الصحة، والقطاعات الإنتاجية. ولأن المالية العراقية تعتمد بصورة مفرطة على العائدات النفطية، فهي معرضة بشدة لتقلبات الأسعار العالمية، ما يجعل **الإصلاح المالي شرطًا وجوديًا لإنجاح التحول الاقتصادي.**

الهدف من هذا المحور هو **تحويل المالية العامة من أداة إنفاق استهلاكي إلى رافعة للنمو الإنتاجي**، وذلك عبر توسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية، وتعزيز كفاءة الإنفاق العام، وربط الموازنات بمخرجات اقتصادية قابلة للقياس. تحقيق هذا التحول سيعني أن الدولة تستطيع تمويل التنمية من موارد مستقرة ومتنوعة، دون الارتهان الكامل لإيرادات النفط، كما سيعزز ثقة المستثمرين ويقلل المخاطر السيادية.

وعند إنجاز هذا المحور، سيكون الاقتصاد العراقي قد **خرج من فخ الريعية المالية**، ليبني موازناته على أسس واقعية ومستقرة، ويخلق هامشًا ماليًا يمكّنه من مواجهة الصدمات الخارجية، وتمويل مشاريع التنمية الكبرى، وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي طويل الأمد.

ويتطلّب ذلك تنفيذ مجموعة إصلاحات متكاملة، أبرزها:

- **توسيع القاعدة الضريبية تدريجيًا**، بما يشمل ضريبة القيمة المضافة والضرائب العقارية والضريبة الموحدة على الشركات، مع مراعاة العدالة الضريبية.
- **ترشيد النفقات التشغيلية**، وخاصة بند الرواتب والدعم، وتوجيه الوفورات نحو مشاريع إنتاجية.

- **إعادة هيكلة دعم الطاقة تدريجيًا** مع حماية الفئات الهشّة عبر شبكات أمان اجتماعي فعّالة.
- **تبني موازنات متعددة السنوات** مرتبطة بمؤشرات أداء قطاعية، بدلًا من موازنات سنوية تقليدية قصيرة الأفق.
- **بناء قدرات التخطيط المالي متوسطة وبعيدة الأمد** داخل وزارة المالية ومجلس الوزراء، لضمان إدارة رشيدة ومستقرة للموارد العامة.

المحور الخامس: تمويل التحول الاقتصادي

حتى أكثر الخطط طموحًا تبقى حبرًا على ورق ما لم تُرفد بموارد مالية كافية ومستقرة. فالإصلاحات الاقتصادية المقترحة من تنويع القاعدة الإنتاجية، وتحديث البنية التحتية، وتحفيز الاستثمار في الصناعة والزراعة والخدمات تتطلب **حجمًا ضخمًا من التمويل طويل الأمد** يفوق كثيرًا القدرة الحالية للموازنة العامة المعتمدة أساسًا على النفط المتقلب.

الهدف من هذا المحور هو **توفير قاعدة تمويلية مستدامة تمكّن العراق من تنفيذ مشاريعه التنموية دون الوقوع في فخ المديونية أو تقليص الإنفاق الاجتماعي** .إن الوصول إلى هذا الهدف يعني الانتقال من تمويل استهلاكي قصير الأجل إلى تمويل استثماري موجه للنمو وخلق فرص العمل ورفع الإنتاجية الوطنية. وعند إنجازه، سيكون العراق قد حقق **استقلالية تمويلية نسبية** تتيح له تنفيذ مشروعات التحول الكبرى دون تعريض استقراره المالي للخطر، مع تأمين شبكة تمويل متنوعة تجمع بين الموارد المحلية والدولية، العامة والخاصة، التقليدية والمبتكرة.

ويتطلب ذلك مجموعة من الأدوات والسياسات، من أبرزها:

- **تنويع أدوات التمويل** عبر إصدار السندات التنموية والصكوك، وتفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص(PPP) ، والاستفادة من التمويلات التنموية الدولية الميسّرة.
- **إنشاء صندوق سيادي عراقي للتنمية** يُموَّل من عوائد النفط، ويُدار باحترافية عالية لتمويل مشاريع البنية التحتية والصناعة والتكنولوجيا.
- **ضبط الدين العام** ضمن حدود لا تتجاوز 25% من الناتج المحلي، وربط أي اقتراض بمشاريع تنموية ذات عائد مالي واضح وقابل للقياس.

- **منع تمويل النفقات التشغيلية بالاقتراض** وحصر الاقتراض في تمويل المشاريع الإنتاجية التي تعزز النمو وتولّد إيرادات مستقبلية.

المحور السادس: آليات التنفيذ والمتابعة والتقييم

لا تكمن صعوبة الإصلاح في وضع التصورات والخطط بقدر ما تكمن في **ضمان تنفيذها الفعلي واستمراريتها عبر الزمن** .فكثير من المبادرات الاقتصادية في العراق بدأت بحماس ثم تعثّرت بسبب غياب المتابعة المؤسسية وانعدام التقييم الدوري للأداء. من هنا تأتي أهمية هذا المحور باعتباره **الضامن الفعلي لتحويل الرؤية إلى واقع.**

الغاية الأساسية منه **هي منع التراجع أو الانحراف عن أهداف التحول، وترسيخ مبدأ المساءلة والشفافية في تنفيذ البرامج،** بحيث يصبح مسار الإصلاح محميًا من التقلبات السياسية والإدارية، ومحصنًا بإطار رقابي واضح المعالم. إن إنجاز هذا المحور يعني أن عملية الإصلاح لن تبقى رهينة الأشخاص أو القرارات الظرفية، بل ستتحول **إلى مشروع وطني قائم على مؤشرات أداء قابلة للقياس والمساءلة العامة.** ولتحقيق ذلك، يجب اعتماد مجموعة من الآليات الصارمة، أبرزها:

- تحديد جداول زمنية واضحة ومعلنة لكل مرحلة من مراحل التحول تمتد لعشر سنوات.
- إنشاء وحدة مركزية للمتابعة والتقييم داخل مجلس الوزراء ترفع تقارير فصلية دورية.
- إشراك البرلمان والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مراقبة التنفيذ لتعزيز المساءلة المجتمعية.
- إصدار تقرير وطني سنوي للأداء الاقتصادي يُنشر علنًا لقياس التقدم وتكريس الشفافية أمام الرأي العام.

الخاتمة: نحو عقد اقتصادي وطني جديد

إن ما طُرح في هذه المقالة الرابعة لم يكن مجرد توصيات متفرقة، بل **إطارًا متكاملًا لخارطة طريق إصلاحية** تنقل الاقتصاد العراقي إلى **اقتصاد منتج ومتنوّع ومستدام،** يستجيب لتحديات القرن الحادي والعشرين ويضع رفاه المواطن في صلب أولوياته.

لقد استعرضنا ستة محاور مترابطة تمثّل اللبنات الأساسية لهذا التحول المنشود:

- بدءًا من **تحديد الأهداف النهائية للتحول** بوصفها البوصلة التي توجه جميع البرامج والسياسات،
- ومرورًا بـ **إصلاح المنظومة المؤسسية والإدارية** كشرط لبناء إدارة عامة فاعلة ومرنة،
- ثم **تنويع القاعدة الإنتاجية** لإعادة تشكيل هيكل الناتج المحلي،
- و **إصلاح المالية العامة والنظام الضريبي** لضمان استدامة الإنفاق وتوليد موارد محلية مستقرة،
- و **توفير أدوات تمويل التحول الاقتصادي** من خلال مزيج من الشراكات والاستثمارات والصناديق السيادية،
- وصولًا إلى **آليات التنفيذ والمتابعة والتقييم** التي تحوّل الرؤية إلى واقع قابل للقياس والمساءلة.

إن جوهر هذه المحاور لا يكمن في الإجراءات التقنية وحدها، بل في قدرتها على **إطلاق عقد اجتماعي اقتصادي جديد** بين الدولة والمواطن والقطاع الخاص، يقوم على العمل والإنتاج والمساءلة بدل الريع والتوظيف غير المنتج. هذا العقد الجديد هو ما سيكفل تحويل ثروات العراق من مورد ناضب **إلى فرص تنموية مستدامة لأجياله القادمة**.

ولأن هذا المشروع الطموح لا يمكن أن يُبنى بقرار أحادي أو برؤية فردية، فإن الخطوة اللاحقة المنطقية يجب أن تكون **إطلاق حوار وطني اقتصادي جامع** يضم خبراء الاقتصاد، ورجال الأعمال، وممثلي المؤسسات الحكومية، والقطاع المصرفي، والهيئات التشريعية، لوضع جداول تنفيذية دقيقة لهذه المحاور ضمن إطار زمني محدد وآليات متابعة واضحة.

فمن دون هذا التوافق الوطني الشامل، ستظل الخطط مجرّد وثائق جميلة على الورق. أما بتحقيقه، فيمكن للعراق أن يضع أولى لبنات **تحوّله الحقيقي من اقتصاد ريعي هش إلى اقتصاد إنتاجي متجدد، يصنع المستقبل ولا ينتظره.**

الكاتب: **بسام أديب جيلميران**
استشاري – ابوظبي

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600